



صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/96
للنشر الفوري
3 أغسطس 2012

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع تونس

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 25 يوليو 2012 مشاورات المادة الرابعة مع تونس.¹

خلفية

أذنت ثورة يناير 2011 ببداية حقبة تاريخية لتونس. فعقب الإطاحة بالرئيس السابق، مضت تونس قدما بخطوات ثابتة في تحولها نحو الديمقراطية. وكانت انتخابات المجلس التأسيسي التي أجريت بنجاح في أكتوبر 2011 أحد المعالم البارزة في هذا التحول. وتشكل ائتلاف حكومي جديد يقوده الحزب الإسلامي (النهضة) مع حزبين علمانيين. وتعكف المجلس التأسيسي في الوقت الراهن على إعداد دستور جديد، من المقرر أن تجرى على أساسه انتخابات عامة جديدة في مارس 2013.

وفي حين استمر إحراز تقدم في التحول السياسي، شهدت تونس ركودا حادا في عام 2011 وسط أجواء من الاضطراب المحلي والإقليمي. فقد انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.8%، نتيجة لتراجع حاد في السياحة والتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لهبوط النشاط الاقتصادي وعودة العاملين التونسيين من ليبيا، ارتفع معدل البطالة بصورة حادة ليصل إلى 19% في 2011، مع بلوغ بطالة الشباب معدل 42%. وضعف المركز الخارجي لتونس، مع

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على أي قيود مستخدمة في التلخيصات في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

اتساع عجز الحساب الجاري بصورة كبيرة ليصل إلى 7.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 وتراجع الاحتياطيات الرسمية من 9.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2010 إلى 7.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2011. وتسارعت وتيرة التضخم لتصل في إبريل 2012 إلى 5.7% (على أساس التغير من سنة إلى أخرى) بعد تباطؤها في عام 2011 إلى 3.5%.

ونفذت السلطات مزيجاً من السياسات التوسعية لتلبية المطالب الاجتماعية ودعم الاقتصاد. ومع زيادة الإنفاق الجاري في الميزانية نتيجة لزيادة فاتورة الأجور، وزيادة الدعم على الغذاء والطاقة، واتخاذ تدابير اجتماعية جديدة، وكذلك زيادة الإنفاق الرأسمالي، وبرغم حدوث زيادة كبيرة في الإيراد، اتسع عجز الميزانية الكلي إلى 3.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 صعوداً من 1.1% في عام 2010. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الدين العام إلى 44.5% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2011، بعد تراجعها في العقد الماضي إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010. وكانت السياسة النقدية داعمة للانتماء المصرفي، مع ضخ سيولة كبيرة وخفض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية.

وأدى هبوط النشاط الاقتصادي، لا سيما في قطاع السياحة، إلى تدهور جودة حافظة البنوك. واستجابة لذلك، قام البنك المركزي بإرخاء شروطه التنظيمية للسماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض للشركات المتضررة من الركود وضخ سيولة كبيرة في النظام المصرفي لمساعدة البنوك في مناخ يتراجع فيه أداء الأصول. ونتيجة لذلك، أصبحت معظم البنوك شديدة الاعتماد على إعادة التمويل من البنك المركزي.

وظهرت بوادر انتعاشة في مطلع عام 2012، مع زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.8% (على أساس التغير من سنة إلى أخرى) في الربع الأول وتزايد نشاط السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن انتعاش سياسة مالية عامة تتسم بقدر كبير من التوسع الداعم للنمو أن يدعم أيضاً تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي. إلا أن المخاطر التي تواجهها الآفاق في المدى القريب كبيرة وتميل إلى جانب التطورات المعاكسة، بما في ذلك حدوث ركود أسوأ من المتوقع في أوروبا يؤدي إلى خفض الصادرات، وتفاقم التوترات الاجتماعية الداخلية بما يؤدي إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي والمحلي، ووجود قيود على القدرات وحالات تأخير في التمويل تقيد الدفعة التنشيطية المتوخاة المستمدة من المالية العامة والداعمة للنمو. أما في جانب الاحتمالات الإيجابية فيمكن أن يؤدي حدوث استقرار سريع للوضع في ليبيا إلى تعزيز ثقة المستثمرين.

ولا تزال إمكانات تونس لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط مواتية، إلا أن تحريرها يتطلب تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الاستثمار الخاص. وسيكون تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً على المدى المتوسط ضرورياً لخفض معدل البطالة المرتفع، لا سيما بين الشباب، ومعالجة حالات التفاوت الاجتماعي وبين المناطق. ويتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي 6% تدريجياً بحلول عام 2017 في سيناريو أساسي يفترض تواصل الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسن الحوكمة وبيئة العمل، وتنفيذ إصلاحات في سوق العمل ونظام التعليم لمعالجة التفاوت بين مهارات العمالة ومتطلبات سوق العمل،

وتعزيز القطاع المالي. وسيقتضي تحقيق معدلات نمو أعلى أيضا توافر إمكانية تعبئة قدر كبير من التمويل الخارجي، بما في ذلك التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر واقتراض الحكومة وقطاعات الشركات.

تقييم المجلس التنفيذي

لاحظ المديرون التنفيذيون أنه عقب التحول السياسي الذي شهدته تونس، يواجه البلد تحديات اقتصادية واجتماعية ضاغطة، تشمل ارتفاع مستويات البطالة والتفاوت بين المناطق. وشدد المديرون على ضرورة تمهيد الطريق لتحويل الاقتصاد وتشجيع تحقيق نمو أقوى وأكثر شمولاً. ومع المخاطر التي يواجهها التعافي الاقتصادي نتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي وضعف البيئة العالمية، رأى المديرون أن هناك ضرورة لدعم النشاط الاقتصادي مع تأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ورأى المديرون أنه يوجد في سياسة المالية العامة حيزٌ لدعم النمو وتوظيف العمالة في المدى القريب. ورأوا بوجه عام أن التوسع الموجه الذي يُعتمز تطبيقه في الاستثمارات العامة - مع احتواء الإنفاق الجاري - إجراء مناسب. وفي هذا الصدد رحب المديرون بجهود السلطات الرامية إلى ترشيد المشتريات العامة وتحسين تنفيذ الاستثمار. وأكد المديرون أنه ينبغي استئناف ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط من أجل الحفاظ على استمراريتها وعلى إمكانية الاستمرار في تحمل الدين، وسلطوا الضوء على ضرورة وجود خطة واضحة لضبط أوضاع المالية العامة. وأيد المديرون الإصلاحات الضريبية المعتمز تنفيذها لزيادة الإيراد وجعل النظام الضريبي أكثر إنصافاً ودعمًا للنمو. وأكدوا أيضاً على ضرورة ضبط النفقات العامة في المدى المتوسط، بما في ذلك فاتورة الأجور، وإصلاح نظامي الدعم والمعاشات التقاعدية.

وأيد المديرون تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم، ورحبوا باستعداد البنك المركزي لزيادة سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية إذا استمرت الضغوط التضخمية. وأكدوا على أهمية تعزيز الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، وكذلك تنسيق السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف. وأشار المديرون إلى أن زيادة مرونة سعر الصرف يمكن أن تساعد على الحفاظ على الاحتياطات الأجنبية. وأكد المديرون ضرورة أن تُكفل للبنك المركزي استقلاليتُه حتى يتمكن من الاضطلاع بالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وكذلك الرقابة المصرفية.

وشجع المديرون السلطات على المضي قدماً في معالجة مواطن الضعف في القطاع المصرفي المحددة في تقييم استقرار القطاع المالي. وأكدوا على ضرورة الحسم في التصدي لمسألتي القروض المتعثرة وإعادة رسملة البنوك، وكذلك تحسين حوكمة البنوك العامة. وشددوا أيضاً على أهمية مواصلة الرقابة المصرفية مع المعايير الدولية. وشجع المديرون البنك المركزي على وضع استراتيجية خروج لكي ينهي بالتدريج دعم السيولة الكبير الذي يقدمه للبنوك، مع الاستمرار في تلبية احتياجات البنوك من السيولة.

واعتبر المديرون أن هناك حاجة لتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة لإعادة توجيه الاقتصاد التونسي وتسخير إمكاناته لتحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً. ومع وجود ضرورة لخفض معدل البطالة، يكون إصلاح سوق العمل ونظام التعليم عنصراً أساسياً. وسيكون من المهم أيضاً تحسين بيئة العمل والحوكمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص. ويتوقع أن يساعد تطوير القطاعات التي توفر قيمة مضافة عالية على استيعاب العمالة الماهرة. وسلط المديرون الضوء على ضرورة تحديد أولويات الإصلاحات مع تحسين قدرات التنفيذ.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجبات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

تونس: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2008-2013

توقعات	تقديرات	2011	2010	2009	2008	
2013	2012					
						الإنتاج والدخل (التغير %)
8.2	8.6	2.2	7.8	6.3	10.9	إجمالي الناتج المحلي الاسمي
3.5	2.7	1.8-	3.0	3.1	4.5	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
4.6	5.8	4.1	4.7	3.1	6.1	مخفض إجمالي الناتج المحلي
4.0	5.0	3.5	4.4	3.5	4.9	مؤشر أسعار المستهلكين، متوسط
18.9	18.1	16.8	21.6	21.9	22.1	إجمالي المدخرات الوطنية (% من إجمالي الناتج المحلي)
25.9	25.1	24.1	26.4	24.8	25.9	إجمالي الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي)
						القطاع الخارجي (التغير %)
5.3	0.9	8.5	14.0	24.8-	26.6	صادرات السلع، تسليم ظهر الباخرة (فوب) (بالدولار)
5.6	2.2	7.7	15.9	21.9-	28.7	واردات السلع، تسليم ظهر الباخرة (فوب) (بالدولار)
4.8	1.5-	1.5-	6.7	9.6-	5.5	صادرات السلع، تسليم ظهر الباخرة (فوب) (بالحجم)
6.5	5.0	6.0-	1.8-	1.0	7.3	واردات السلع، تسليم ظهر الباخرة (فوب) (بالحجم)
11.4-	11.1-	10.4-	10.3-	8.5-	8.9-	الميزان التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
6.9-	7.0-	7.3-	4.8-	2.8-	3.8-	الحساب الجاري، باستثناء المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.8	2.5	0.9	3.0	3.3	5.7	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.4	5.1	4.0-	9.6-	7.6	0.1	معدلات التبادل التجاري (الانخفاض -)
...	...	1.8-	0.5-	1.1-	0.7-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الانخفاض -) 1/
						الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك) 2/
23.0	23.8	24.7	23.3	23.1	23.8	مجموع الإيرادات، باستثناء المنح وعائدات الخصخصة
28.1	30.8	28.2	24.4	26.1	24.8	مجموع النفقات وصافي الإقراض
5.1-	7.0-	3.5-	1.1-	3.0-	1.0-	ميزان الحكومة المركزية، باستثناء المنح وعائدات الخصخصة
5.0-	6.4-	3.2-	1.0-	2.7-	0.7-	ميزان الحكومة المركزية، شاملا المنح وباستثناء عائدات الخصخصة
50.5	45.7	44.4	40.5	42.9	43.3	مجموع الدين الحكومي (الأجنبي والمحلي)
58.5	61.4	58.0	60.6	58.4	60.8	الدين المحلي بالعملة الأجنبية (% من مجموع الدين)
						النقود والائتمان (التغير %)
...	5.7	13.5	19.6	10.3	14.0	الائتمان للاقتصاد
...	10.8	9.2	12.1	13.0	14.4	النقود بمعناها الواسع (M3) 3/
...	10.8	9.2	12.2	12.7	14.2	مجملات السيولة (M4)
...	1.34	1.37	1.46	1.52	1.62	سرعة تداول النقود (إجمالي الناتج المحلي/M3)
...	...	3.05	4.12	4.10	4.90	سعر الفائدة (السعر في سوق النقد، %، في نهاية الفترة) 4/
						الاحتياطيات الرسمية
8.7	8.2	7.5	9.5	10.6	9.0	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بمليارات الدولارات الأمريكية، في نهاية الفترة)

<u>تقديرات</u>						
<u>توقعات</u>	<u>تقديرات</u>	2011	2010	2009	2008	
2013	2012					
4.0	4.0	3.8	5.1	6.6	4.4	يعدد شهور الواردات من السلع والخدمات، شاملا التكلفة والتأمين والشحن (سيف)/5
						مجموع الدين الخارجي
26.1	24.2	22.0	21.4	21.5	20.6	الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
55.8	53.7	51.0	48.5	48.2	48.8	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
9.8	10.4	11.7	10.5	11.9	8.6	نسبة خدمة الدين (% من صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)
						مؤشرات السوق المالية:
...	...	4 722	5 113	4 292	2 892	مؤشر سوق الأوراق المالية /6
						بنود للذاكرة:
76 182	70 402	64 802	63 380	58 768	55 296	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدينارات التونسية)
48.0	46.1	46.0	44.3	43.5	44.9	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
4 409	4 284	4 320	4 199	4 171	4 346	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)
...	...	18.9	13.0	13.3	12.6	معدل البطالة (%)/7
10.9	10.8	10.7	10.5	10.4	10.3	عدد السكان (بالملايين)
...	...	1.41	1.43	1.35	1.23	سعر الصرف: دينار/دولار (متوسط)

المصادر: السلطات التونسية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ نظام نشرات المعلومات.

2/ باستثناء حسابات الضمان الاجتماعي.

3/ النظام المالي (بنوك الإيداع النقدي وبنوك التنمية).

4/ بيانات عام 2011 هي سعر سوق النقد حسب الوضع في 17 أكتوبر 2011.

5/ احتياطات نهاية العام على واردات السنة الراهنة من السلع والخدمات.

6/ مؤشر تونس (TUNINDEX)، (1997/12/31 = 1000). بيانات عام 2011 حسب الوضع في 17 أكتوبر 2011.

7/ سلسلة جديدة على أساس تعريف منظمة العمل الدولية للقوة العاملة.